التصويت على مناقشة عدد من المواضيع (تصوير: صالح محمد)

الشيخ صباح الخالد خلال جلسة الأمس

.. وتأجيل مناقشته أسبوعين

بالنسبة لقانون الجنسية هناك تطورات إيجابية ونطلب تأجيل النظر من أجل أن ناتيكم بتوجه مختلف

القوانين المقدمة من الحكومة للنظر في إحالتها إلى اللجان المختصة بحسب موضوع كل منها. وليس الاقتراحات بقوانين التي لا تزال قيد الدراسة لدى اللجنة التشريعية، وبذلك فلا يجوز سحب مشروع قانون أحيل إلى اللجنة المالية «وهي اللجنة المختصة به» وإحالته إلى اللجنة التشريعية لارتباطه باقتراحات بقوانين معروضة عليها كلجنة اقتراحات. والصحيح هو أن تنجز اللجنة التشريعية الاقتراحات المحالة إليها وتعد تقريرها في شأنها لتدرج بعد ذلك على جدول أعمال المجلس للنظر في إحالتها إلى اللجان المختصة، وفي الحالة المعروضة هي اللجنة المالية، وهو ما تقضي به المادة 98 من اللائحة الداخلية التي تنص على أن «يعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة أو التي اقترحها الأعضاء ونظرتها لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وفقا للمادة السابقة للنظر في إحالتها إلى اللجان المتخصصة».

ويؤكد ذلك «كما تشرحه المذكرة المرفقة» أن مشروع القانون بتعديل المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 أحيل بداية إلى اللجنة المشتركة من اللجنتين المالية والتشريعية. وعندما أبطل المجلس لأول مرة أعيد المشروع إلى اللجنة المالية باعتبارها اللجنة الأصلية. وعند تشكيل لجنة الموارد البشرية أحيل إليها الموضوع للاختصاص.

وفي الفصل التشريعي الخامس عشر «الحالي» لم يتم تشكيل هذه اللجنة فأعيد المشروع إلى اللجنة المالية.

لذلك تطلب اللجنة عرض الأمر على المجلس الموقر لإعادة النظر في قراره الصادر بجلسة 14/2/2017 في شأن الرسالة المقدمة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية، بأن تشكل لجنة مشتركة من اللجنتين المالية والتشريعية لنظر الاقتراحات بقوانين المحالة إلى اللجنة التشريعية ومشروع القانون المحال إلى اللجنة المالية، وكلها متعلقة بتعديل الرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، ودعوة اللجنة التشريعية إلى إعداد تقريرها عن الاقتراحات بقوانين المحالة إليها والمتعلقة بهذا القانون تمهيدا لإحالتها جميعا إلى اللجنة المالية للاختصاص.

4- رسالة من بعض أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة المرافق العامة دراسة موضوع الازدحام المروري والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة المتاحة لإنهائه، على أن تقدم اللجنة توصياتها بتقرير يرفع للمجلس في شهر مايو 2017.

وفيما يأتي نص الرسالة:

إن مشكلة «الازدحام المروري» تمثل تحديا وطنيا لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مضرة، حيث تفوق - بحسب دراسة أجنبية قدمت لوزارة الداخلية في 2014 - تكلفة الازدحام على الدولة 4 مليارات دولار أميركي سنويا، وتكلفة ما ينجم من حوادث واستهلاك طاقة غير ضروري وضوضاء وتلوث يبلغ حوالي 3 مليارات دولار أميركي سنويا.

وتحتل «الكويت» المرتبة الرابعة عالميا من حيث ازدحام الطرق بالمركبات لكل كيلو متر واحد من الطرق، كما أن أغلب الطرق في الوطن العزيز تجاوزت 85 ٪ من طاقتها التصميمية والاستيعابية، بينما أكدت وزارة الأشغال 2014- - أن الطاقة الاستيعابية للشوارع لا تتعدى 900 ألف مركبة، بينما الموجود حاليا 1.6 مليون مركبة.

مع غياب شبه تام لمنظومة نقل جماعي - وغيرها من حلول معتمدة عالميا - متطورة ولائقة برؤية جعل الكويت مركزا ماليا واستثماريا عالميا، لخدمة المقيمين والزائرين وغيرهم.

وعليه: «نتقدم بطلب تكليف لجنة المرافق العامة دراسة موضوع الازدحام المروري، والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة المتاحة لإنهائه وتخفيف آثاره السلبية، على أن تقدم اللجنة توصياتها بتقرير يرفع للمجلس الموقر في شهر مايو 2017».

مقدمو الاقتراح النواب:

جمعان الحربش وأسامة الشاهين ومحمد الدلال وعبدالله فهاد وعبدالوهاب البابطين.

5- رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها التمديد للجنة لإعداد التقرير المتعلق بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم «35» لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وذلك حتى صدور حكم للحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية.

وفيما يلي نص الرسالة:

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 27/12/2016 بتكليف كل من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون الداخلية والدفاع تقديم التقارير المتعلقة بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم «35» لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة المقدمة من بعض السادة الأعضاء، وذلك خلال شهرين.

فقد ورد للجنة الشؤون الداخلية والدفاع بتاريخ 14/2/2017 كتاب من رئيس المجلس الأعلى للقضاء يفيد بأن «المحكمة الدستورية لم تفصل في الطعون الانتخابية المقدمة إليها في شأن بعض مواد القانون المشار إليه، الأمر الذي ترى معه عدم ملاءمة الوقت الراهن في إبداء أو مناقشة هذه المقترحات».

كما أن إدارة الفتوى والتشريع لم تقم بتزويد اللجنة بالرأي في شأن هذه الموضوعات حتى تاريخه.

علما بأن اللجنة قد عقدت سبعة اجتماعات لهذا الغرض مع الجهات المعنية.

لذا تطلب اللجنة من المجلس الموقر الموافقة على طلب التمديد لها في إعداد التقرير المتعلق بالموضوعات المشار إليها، وذلك حتى صدور حكم المحكمة الدستورية بهذا الموضوع، لكي تتمكن من إعداد تقريرها.

6- رسالة واردة بتقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 11 ديسمبر 2016 حتى 28 فبراير 2017 عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

علي الدقباسي: أود أن اقدم الشكر والتقدير لسمو أمير البلاد وسمو ولي عهده ولكل من سعى واجتهد لكل من ساهم في حلحلة القضايا العالقة، والشعب الكويتي فرح لهذا الدفع باتجاه حلحلة الأزمات، ونحن بحاجة الى كثير من هذه المبادرات التي تضمن كرامة الشعب الكويتي.

واضاف: بالنسبة لرسالة الأمانة العامة فهذه ناقوس خطر بان مستوى اجتماعات اللجان متواضع والقضايا مهمة الا ان النصاب يفقد في الاجتماعات، ولم نصل الى القوانين التي وعدنا الناس بها

وذكر: نريد تعديل قانون الجنسية وتعديل النظام الانتخابي واقرار قوانين تحمي العمالة الوطنية وتوفر فرص عمل للمواطنين لذا يجب أن ننتقد انفسنا خاصة اننا لم نصل الى تحقيق طموحات الشعب الكويتي.

وقال: على السادة النواب الذين لا يحضرون اللجان أن يستقيلوا ويأتي نواب آخرون، متسائلا: أين الوعود؟ أين القوانين المهمة؟ لذا لا بد من وقفة مع الذات.

واكد ان مستوى اللجان ليس في مستوى الطموح وهذا هو السبب في تعطيل إنجاز قوانين مهمة وأخشى أن نصل الى شهر رمضان ولم نقدم للناس سوى الكلام مشددا على ان الكويت بحاجة لكل دقيقة لإنقاذ الأوضاع المقلوبة فيها.

سعدون حماد: نشكر سمو الأمير على المكرمة الأميرية بإعادة الجناسي لمن سحبت منهم، وتشرفت بلقاء سموه وتقدمنا بمبادرة لسموه لإعادة الجناسي.

واوضح ان سمو الامير كلف رئيسي السلطتين بإعداد كشوف إعادة التجنيس، وهذا الامر يثبت أن التهديد والوعيد لن يعيد الجناسي، ومن يعيد الجنسية فقط هو سمو الأمير، بخاصة ان التجنيس ليس من حق رئيس الوزراء أو وزير الداخلية وإنما هو حق مطلق لسمو الأمير.

واضاف: بالنسبة لرسالة رئيس لجنة الداخلية والدفاع فمن حق المحكمة الدستورية قول ذلك لان جميع الطعون منظورة امامها لحين صدور الحكم فمن الممكن أن يبطل المجلس ويعود المجلس السابق وتكون الانتخابات في شهر 7 لذا لابد ان ننتظر حكم المحكمة الدستورية.

وذكر: بالنسبة لموضوع الطرق فمن المفترض ان يكون وزير الاشغال حازما ويهتم بموضوع الطرق، لكن الوزير أعطى شركة غير مؤهلة طريق السالمي السريع، ومستشار الوزارة أبدى تخوفه من هذه الشركة وهي أول مخالفة للوزير المطوع.

وقال إن التقرير الفني تم التوقيع عليه من 3 اعضاء من اصل 7 لذا يعتبر قرار اللجنة الفنية غير مكتمل، كما ان الشركة لم تنفذ اي مشاريع خارج بلدها وهذا مخالف بالترسية على شركة غير مؤهلة.

وطالب بايقاف هذا المشروع وترسيته على شركة مؤهلة لافتا الى ان وكيل الوزارة عليه الكثير من الملاحظات من ديوان المحاسبة ومن داخل الوزارة.

عمر الطبطبائي: صار لنا 3 أشهر من دون انجازات وهذه سبة على جبيننا كلنا ، كما ان عودة الحقوق لاصحابها لا تعني عدم المساءلة.

واكد ان صاحب السمو امير البلاد هو الوحيد المصان وفق الدستور، كما ان برنامج عمل الحكومة لا يوجد به جدول زمني.

واضاف: نحن ممثلون عن الشعب ونريد أن نعمل ونحقق طموحات الشعب.

الشيخ محمد العبدالله يدلي بدلوه

- **الحكومة تعمل وفق آلية محكمة وتقدمنا بمقترح تخفيض سن الحدث إلى 16 وهذا مبني على احصائيات**
- **الدقباسي: نشكر سمو أمير البلاد وكل من سعى واجتهد في حلحلة القضايا العالقة ونحن بحاجة إلى هذه المبادرات**
- **حماد: التجنيس ليس من حق رئيس الوزراء أو وزير الداخلية وإنما حق مطلق لسمو الأمير**
- **عمر الطبطبائي: صار لنا 3 أشهر من دون انجازات وعودة الحقوق لأصحابها لا تعني عدم المساءلة**
- **خليل الصالح: ظاهرة «قيادي الباراشوتات» ينبغي سن تشريع لضمان توقفها وصيانة الحقوق**

الدقباسي خلال كلمته

صفاء الهاشم ترفض

عمر الطبطبائي يعترض